مركز مصر فى المحيط الدولى
فى الفترة ما بين عامى ١٩١٤ و ١٩٢٢

اعداد : د. نازلى معوض احمد
المدرس بقسم العلوم السياسية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القــاهرة

تمهيـــــد

نشبت الحرب العالمية الاولى فى صيف عام ١٩١٤ . وهنا التزمت الدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية آنذاك على مصر ، الحياد فى الشـــهور الثلاث الأولى لتلك الحرب ثم انحازت الى جانب دول الوسط (المانيا والنمسا والمجر) ضد دول الوفاق الثلاثى (فرنسا وبريطانيا وروسيا) واعلنت الحرب بينها وبين بريطانيا وحلفائها يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل أن صدر اعلان من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بوضع مصر تحت الحماية البريطانية وبزوال سيادة تركيا على البلاد ، كما صدر فى اليوم التالى اعلان بريطـــانى آخر بخلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل الخديوية فى مصر .

وموضوع هذه الدراسة هو مناقشة المركز الدولى لمصر وتطوراته المتتابعة من وجهة نظر قواعد وأحكام ومبادىء القانون الدولى العام ، وذلك فى الفترة ما بين بدء الحرب العالمية الاولى حتى اصدار الحكومة البريطانية لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعلنت مصر بمقتضاه دولة مستقلة ذات سيادة كاملة باستثناء التحفظات الاربع الشهيرة .

وتستهدف هذه الدراسة تحليل حقيقة سياسية تاريخية وفكرة قانونية معينة وهى أن المركز الدولى لمصر قد تغير أكثر من مرة فى مدى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا محل الدراسة . فلقد ظلت مصر تابعة للسيادة العثمانية طيلة الشهور الاربع الاولى للحرب العالمية الاولى ، ثم تحولت الى محمية بريطانية بالمفهوم القانونى الصحيح لنظام الحماية الاولى منذ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حتى انتهاء الحرب العظمى ، ثم تحولت مرة ثالثـــة الى بلد يخضع لاحتلال عسكرى وتسلط سياسى دون أى سند من القانون الدولى ، من قبل دولة أجنبية وذلك فى الفترة ما بين استتباب السلم العالمى واصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أى ما يزيد على ثلاث سنوات . وتنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء اولها يتناول المركز الدولى لمصر منذ بداية الحرب حتى اعلان الحماية البريطانية ، وثانيها يحلل المركز الدولى لمصر منذ اعلان الحماية وحتى نهاية الحرب ، أما الجزء الثالث والاخير فهو دراسة للمركز الدولى لمصر منذ انتهاء الحرب وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير .

اولا : المركز الدولى لمصر منذ بداية الحرب وحتى اعلان الحماية :

ان معاهدة لندن المبرمة فى ١٣ يوليو ١٨٤١ بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية تعتبر الوثيقة الدولية ذات الاثر الحاسم فى تحديد مركز مصر الدولى منذ اوائل القرن ١٩ وحتى اندلاع الحرب الأولى . هذه الحرب حولت مصر من مجرد ولاية من الولايات التابعة للسلطنة العثمانية ، ليست لها اية شخصية دولية ، الى دولة ناقصة السيادة تمارس سيادتها فى النطاق الداخلى الوطنى بها مع الخضوع لقيود معينة هى الاعتراف بالسيادة العثمانية واداء الجزية السنوية وسريان المعاهدات والقوانين العثمانية على مصر ، ثم سعى الخديو اسماعيل حتى حصل على امتيازات كبيرة تطلق يده فى الشئون الداخلية وفى نواح من الشئون الخارجية ويمكن القول أن الفرمان الشامل الذى صدر فى عام ١٨٧٣ قد ادخل المركز الدولى لمصر فى مرحلة استقلالية اكثر تقدما مما نصت عليه معاهدة لندن المذكورة (١) .

ومنذ بداية القرن ٢٠ تراخت السيادة العثمانية على مصر حتى صارت سيادة اسمية اهم مظاهرها هى الجزية السنوية التى ترمت مصر بها حيال تركيا والتى ظلت حتى نهايتها الاخيرة الى ذاتيتها من البيوت المالية الاجنبية . وفى هذا الصدد يقول المارشال ونفل فى كتابه عن « النيل » « ان مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتى تحت السيادة التركية منذ عهد محمد على وان هذا الاستقلال كاد أن يكون تاما اذا استثنينا الامتيازات الاجنبية » (٢) .

هذا ولم يلغ الاحتلال البريطانى لمصر منذ عام ١٨٨٢ هذا المركز الدولى للبلاد بل لقد ظلت بريطانيا تعترف حتى سنة ١٩١٤ بشرعية السيادة العثمانية على مصر وقد حدث ان اصدرت محكمة بريطانية حكما جاء فيه : « ان جلالة الملكة تعترف بالخديو كحاكم وراثى لولاية مصر فى ظل سيادة سلطان تركيا » (٣) ثم قامت الحرب الاولى وهنا صدرت تعليمات من قيادة سلطات الاحتلال البريطانية فى مصر ، بالحفاظ على حياد قناة السويس وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) . وفى اليوم التالى لدخول بريطانيا الحرب ضد دول الوسط ، صدر قرار من مجلس النظار المصرى برياسة حسين رشدى ، بعنوان « بشأن الدفاع عن القطر المصرى اثناء الحرب القائمة بين المانيا وبريطانيا العظمى » (٤) وفحوى القرار هو منع التعامل مع المانيا وحلفائها ومنع السفن المصرية من الاتصال باى قطر المانى وحظر التصدير الى المانيا وتخويل القوات البريطانية البرية والبحرية حقوق الحرب فى الاراضى والموانى المصرية واعتبار المنطقة الاقليمية الرأسية فى الثغور المصرية بمثابة

(١) د. رشاد البراوى ، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ص ١٠ — ١٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ مصر القومى من عام ١٩٢٤ الى عام ١٩٤٤ ص ٩ .

(٣) Abdalla A. El-Erian : Condominium and related situations in International Law p. 84.

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سابق ص ٨٦

معادية وأن تقدم السلطات المصرية كل المساعدات والتسهيلات التى يتطلبها العمل الحربى للقوات البريطانية فى البلاد .

ان تحليل قرار النظارة المصرية هذا (٥ أغسطس ١٩١٤) انما يوضح أن حكومة رشدى قد حددت موقفها عند بدء الحرب العالمية الاولى ، على أساس الأمر الواقع . فالاحتلال حقيقة قائمة وواقعة مادية . فالسيطرة البريطانية متمثلة فى احتلال الأرض المصرية انما تسمح لأعداء بريطانيا أن تهاجم الاقليم المصرى على أساس تشابه وضع مصر مع حالة الدولة المحايدة فى الحرب والتى سمحت لأحد المحاربين بانتهاك حيادها . ومن ثم ، أضحى من حق الأطراف الأخرى فى الحرب أن تفعل المثل ازاء اقليم تلك الدولة المحايدة(١) .

ولكن من ناحية أخرى فان مصر كانت تابعة آنذاك للسلطان العثمانى وكان المصريون رعايا عثمانيين ولم يكن للحكومة المصرية وجود سياسى مستقل خارجيا ، وبالتالى فانه من الناحية القانونية الرسمية ، لابد وان تتبع مصر موقف سلطان تركيا من تلك الحرب ، وبالفعل وضعت ديباجة ذلك القرار بمهارة لاستبعاد فكرة اعلان مصر الحرب ضد المانيا ووصفت القرار احتلال القوات البريطانية لمصر كحالة واقعية لا تفرض قانونا أى الزام او تعاون بين مصر وبريطانيا بما يتفق مع الولاء للدولة العثمانية كذلك كان لزاما من الناحية القانونية ، على الحكومة البريطانية أن تمتنع من جانبها عن أية عمليات حربية تسىء الى حياد الاقليم المصرى(٢) . وفى هذا الصدد تبرز الحقائق السياسية والاعتبارات المصلحية لبريطانيا وراء اصدار قرار النظارة المصرية. ذلك أن بريطانيا كانت آنذاك طرفا فى حرب كبرى وكانت امبراطوريتها فى خطر ومن ثم لم يكن من المتصور اطلاقا أن تتخلى بريطانيا عن امتلاكها لمركز استراتيجى هام يتمثل فى موقع الاقليم المصرى كما أن الحقوق القانونية للسيادة العثمانية على مصر قد أصبحت رغم استمرارها رسميا وشكليا ، منعدمة تقريبا من الناحية العملية .

ثم تطور الوضع العام لمصر مع بداية نوفمبر ١٩١٤ على اثر نشوب الحرب بين تركيا وروسيا حيث صار من المتوقع أن تندلع الحرب بين تركيا وبريطانيا . فأعلن مكسويل قائد جيوش الاحتلال فى مصر ، الأحكام العرفية بموجب القرار الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ . ثم أصدر مكسويل اعلانا آخر نشر فى الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » الصادرة يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ قال فيه « إن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين وهما الدفاع عن

---

(١) محمد شفيق غربال — تاريخ المفاوضات المصرية — البريطانية (بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٩٣٦) — ص ٣٩

(٢) M. H. Fahmy : The Legal Principles governing the international Status of Egypt. pp. 159 - 160.

حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال ، وكذا استمرار هذا القطر فى التمتع بالسلم والرخاء ... »(١) .

واقع الأمر أن لاحكام لعرفية لتى فرضتها بريطانيا على مصر كانت ذات طبيعـــة خاصـــة (Sui-generis) ، فهى لا يمكن أن تنـــدرج تحت الأحكام العرفية التى تنص عليها القوانين الأساسية البريطانية والتى تتخـــذ قرار فرضها السلطة التشريعية البريطانية ذلك أن مصر بالنســـبة لبريطانيا بلد أجنبى لا يوجد فيه للتاج البريطانى سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية بل فرضت الأحكام العرفية على مصر وهى تابعة للدولة العثمانية ولا يوجد سند حق القانون الدولى أو من التاريخ السياسى الدولى . لوجهة النظر القائلة بأن الأحكام العرفية فرضتها بريطانيا كمقدمة لفرض حمايتها على مصر . فاقامة الحماية لا تستلزم أى ممارسة قانونية مسبقة للدولة الحامية على الدولة المحمية . كما أن ممارسة خصائص ومظاهر السيادة الداخليـــة من جانب الدولة الحامية على الدولة المحمية ، لم تكن أبدا من خصائص نظام الحماية القانونية الدولى . وعلى العكس من ذلك فان نظام الحماية ما هو الا علاقة دولية ، بموجبها تقوم الدولة الحامية بتمثيل المحمية فى المجال الدولى كما يوجد تناقض جذرى بين مبدأ استمرار الشخصية الذاتية للدولة المحمية ، وممارسة الدولة الحامية للسيادة الداخلية على المحمية . كذلك لم يحدث فى أى وقت ان اكتسبت بريطانيا سلطة قضائية على المصريين .

ومن ناحية أخرى ، من الصعب أن نؤسس الأحكام العرفية محل البحث على المبادىء القانونية التقليدية الخاصة بمعاملة الغازى المنتصر لاقليم عدو محتل . فالنظرة البريطانية الى العلاقات المصرية البريطانية آنذاك لم تتعدى اعتبار مصر مجرد بلد أجنبى تحت الاحتلال العسكرى الســـلمى البريطـــانى ويتعاون معها فى تلك الحرب العظمى من أجل انجاح عملياتها الحربية ضـــد دول الوسط .

نخلص مما سبق أن السياسة البريطانية فى مصر قد قدمت نموذجا فريدا للأحكام العرفية. فالأحكام العرفية المطبقة فى مصر امتدت لتشمل كل وظائف الحكومة المصرية التى أصبحت تحت امرة قائد قوات الاحتلال . فصـــدرت قوانين مدنية وضريبية جديدة فى ظل تلك الحالة الاستثنائية كما صـــدرت اعلانات عديدة من السلطة العسكرية البريطانية بتعميم قانون معين على جميع فئات الرعايا حتى الأجانب منهم . وحدث أثناء الحرب أن عجز سلطان مصر عن تكوين وزارة جديدة فأصدر القائد العام البريطانى اعلانا يقضى باستمرار وكلاء الوزارات فى ممارسة السلطات الادارية كل فى وزارته . كما كانت التعيينات فى مناصب وكلاء الوزارات والمديرين العموم تتم من جانب السلطات البريطانية فى مصر .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ـــ مرجع سابق ـــ ص ١١ ـــ ١٢

اذن ، كان نظام الأحكام العرفية الذى حكمت به بريطانيا مصر سنوات تسع جزءا من الدستور الذى اختارته بريطانيا من أجل محميتها المصرية المستقلة ، كما بان تدبيرا مؤقتا اتخذته السياسة البريطانية حتى تتمكن من فرض تسوية اخرى تملى بها سيطرتها المطلقة على مصر . كذلك فان التشريع الذى كان يصدره القائد العام البريطانى فى مصر ، استمد قوته ليس من صفته العسكرية فحسب بل استمدها أساسا من الصفة التمثيلية لسياسة وقوة بريطانيا ، فى شخص ذلك القائد .

نخلص من التحليل السابق للمركز الدولى لمصر ابان الشهور الأربعة السابقة مباشرة على فرض الحماية البريطانية على مصر الى حقيقة سياسية ذات شقين : الشق الأول يتمثل فى أن مصر ظلت تابعة للسيادة العثمانية شكلا واسميا ورسميا . والشق الثانى يتركز فى أن السياسة البريطانية قد عملت فى الفترة محل البحث ، وحتى قبل انضمام تركيا لدول الوسط فى الحرب، عملت على وضع وتنفيذ مخطط معين يستهدف تغييرا جذريا فى العلاقات المصرية البريطانية ، بما يحقق مصالح الامبراطورية البريطانية ، استراتيجيا، سواء أثناء الحرب أو بعدها . فعلى الرغم من المركز الدولى لمصر والمعترف به من جانب المجتمع الدولى منذ ابرام معاهدة لندن (١٨٤٠) ، فان الحكومة البريطانية ممثلة فى شخص المعتمد البريطانى وقائد قوات الاحتلال فى مصر ، قد اتخذت خطوات تمهيدية ولكن حاسمة فى تحقيق ذلك التوثيق الجذرى فى العلاقات المصرية البريطانية. فقرار مجلس النظار المصرى ليوم ١٩١٤/٨/٥، والصادر بضغط مادى وادبى ونفسى من جانب الوجود البريطانى فى مصر ، انما كان اعلانا واضحا للحرب على المانيا وانتهاكا ذاتيا من الحكومة المصرية لحيادها القانونى فى تلك الحرب ، ذلك الحياد الذى كان يتبع آنذاك تلقائيا من الناحية القانونية ، حياد الدولة العثمانية صاحبة السيادة الأصلية على مصر . ان قرار ١٩١٤/٨/٥ يمثل التمهيد الأساسى من الوجهة القانونية الشرعية للتغيير الجذرى الذى استهدفته السياسة البريطانية فى علاقاتها الخاصة بمصر . فذلك القرار ولو من الناحية الشكلية فحسب ، انما يرمز الى قبول الحكومة المصرية الممثلة للشعب المصرى من الوجهة الرسمية بطبيعة الحال ، لفكرة أو مبدأ ترسيخ النفوذ البريطانى فى مصر واضفاء صبغة استثنائية على العلاقات المصرية البريطانية . وكذلك بالنسبة لاعلان الأحكام العرفية من جانب قائد قوات الاحتلال البريطانية على مصر فى يوم ١٩١٤/١١/٢ . فتلك الأحكام العرفية تمثل التمهيد التنظيمى المتعلق بالنواحى الاجرائية والعملية التنفيذية ، للحماية البريطانية على مصر .

وهكذا يتبين لنا أن فترة الشهور الأربعة الفاصلة بين بداية الحرب واعلان الحماية هى جزء لا يتجزأ من عهد الحماية البريطانية على مصر ، وهى المرحلة التحضيرية أو مرحلة التمهيد المباشر والضرورى من الوجهتين الشرعية القانونية من جانب (اقرار مجلس النظار المصرى يوم ١٩١٤/٨/٥) والتنظيمية الاجرائية من جانب آخر (اعلان الأحكام العرفية يوم ١٩١٤/١١/٢) — لفرض الحماية البريطانية على مصر .

ثانيا : المركز الدولى لمصر منذ اعلان الحماية وحتى نهاية الحرب

فى يوم ١٨/١٢/١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر بالوثيقة التالية: « يعلن وزير الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية اهلها ومصالحها » .

وفى اليوم التالى ، ١٩/١٢/١٩١٤ ، صدر بالقاهـــرة البيان التـــالى : « يعلن وزير الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى اقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلع المذكور من منصب الخديوية ، وقد عرض هـــذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر الى سمو الأمير حسين كامل باشا اكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على(١) فقبله . وفى نفس اليوم صدر التبليغ البريطانى الى السلطان الجديد حسين كامل من المعتمد البريطانى ملن شتهام ، وكان بمثابة مذكرة توضيحية لاعلان الحماية البريطانية على مصر تتضمن المبادىء الرسمية للسياسة البريطانية ازاء المركز الدولى لمصر وذلك مثل قيام بريطانيا بمسئولية كاملة فى الدفاع عن الاقليم المصرى ضد اى اعتداء خارجى ، وان كل الرعايا المصريين اينما كانوا يتمتعون بحماية الحكومة البريطانية ، وان العلاقات بين الحكومة المصرية وممثلى الدول الأجنبية يجب أن تدار بواسطة ممثل صاحب الجلالة فى القاهرة ... الخ(٢) .

يتضح جليا ان المبرر الرئيسى لفرض نظام الحماية البريطانية على مصر، يتمثل فى دخول تركيا ، صاحبة السيادة الأصلية على الاقليم المصرى ، الحرب معدول الوسط ضد دول الوفاق وعلى راسها بريطانيابطبيعةالحال،مما استلزم من وجهة نظر بريطانيا ضرورة تعديل الصياغة القانونية للوجود الســـياسى والمادى العسكرى البريطانى فى مصر وواقع الأمر أن الحكومة البريطانية قد بالغت فى تصوير الصعوبات العملية والقانونية الناتجة من دخول تركيا الحرب ضد دول الوفاق ، من حيث اهتزاز مركز مصر كولاية تابعة للسلطان التركى وتحتلها قوات بريطانية فى آن واحد . وترجع هذه المبالغة المذكورة(٣) الى الأهمية الخاصة بالنسبة للسياسة البريطانية ، لمصر والهند وكذلك الى قوة الدعاية الاسلامية التى قامت بها تركيا فى انحاء البلاد الاسلامية التى تحكمها استعماريا قوات احدى دول الوفاق .

ولنا أن نناقش ظاهرة الحماية البريطانية على مصر من ثلاث زوايا وذلك من حيث اثرهاالواقعى التاريخى علىمركز مصر الدولى،ثمانعكاساتها

---

(١) د. راشد البراوى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ — ١١٩

(٢) M.H. Fahmy, op. cit., p. 187.

(٣) John Marlowe : Anglo-Egyptian Relations (1800 - 1953). p. 214.

الحقيقية الموضوعية على الواقع المصرى ، السياسى والنظامى ، واخيرا مدى توافر أسس المشروعية فى هذا النموذج الخاص من نظام الحماية الدولية .

يبدو الأثر الواقعى التاريخى لفرض الحماية البريطانية على مصر فى واقعتين محدودتين(١) . فلأول مرة وبعد ما يقرب من ٤ قرون (١٥١٧ — ١٩١٤) يزول تجمد مركز مصر الدولى هذا التجمد الذى استمر رغم الثورات المحلية والاحتلال الأجنبى لمصر . فالحركات المملوكية خلال القرن ١٨ خاصة حركة على بك الكبير (١٧٦٩) ، ثم الاحتلال الفرنسى (١٧٩٩ — ١٨٠٢)، كلها كانت وقائع لم يصاحبها قط اعلان سقوط السيادة العثمانية على مصر بالرغم من الصدام العسكرى المتكرر ضد العثمانيين . وبريطانيا التى احتلت مصر أكثر من ٣٠ سنة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، اعترفت دائما بالتبعية المصرية للباب العالى .

ومن جهة أخرى فان نظام الحماية البريطانية فى مصر قد انهى ذلك التعدد فى السلطة الذى عاشت فيه مصر منذ الاحتلال البريطانى حيث سيطرت على مقاليد الحكم ومجريات الأمور فى البلاد ثلاث سلطات هى على التوالى من حيث نفوذها وفعاليتها ، سلطة « فعلية » يمثلها الاحتلال البريطانى ، وسلطة « شرعية » يمثلها الخديو ، وسلطة « قانونية » يمثلها السلطان العثمانى . وباعلان مصر « محمية بريطانية » سقط هذا التعدد واصبح الوجود البريطانى ممثلا لكل السلطات ... السلطة الفعلية باعتباره المتحكم الحقيقى فى شئون البلاد المصرية ، والسلطة الشرعية بعد أن تولى اصدار الوثائق التى تخول للحكام من أبناء أسرة محمد على تولى عرش مصر ، والسلطة القانونية بعد انهاء كافة صور الاتصال بين القاهرة والاستانة ، سواء كانت تلك الصور ممثلة فى جزية تدفع أو فرمان يصدر أو مندوب سام تركى يحضر الى عاصمة مصر ويقيم بها .

ثم يلزم لنا أن نتعرف على الجوانب الموضوعية الفعلية والانعكاسات الحقيقية للحماية البريطانية على الواقع المصرى سياسيا ونظاميا ابان سنوات الحرب العظمى ، سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى للشئون المصرية بصفة عامة .

فمن حيث الادارة الحكومة الداخلية فى مصر ، وصل تأثير ونفوذ المستشارين البريطانيين فى سنوات الحرب ، أبلغ مدى حتى فيما يتعلق بمسائل الادارة المدنية البحتة . وتمتع القائد العام لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر بسلطة مطلقة وكان الحاكم الفعلى لمصر عامة وكثر تدفق الجيوش من مختلف انحاء الامبراطورية البريطانية على مصر حيث اتحدت قاعدة حربية للحلفاء فى الشرق الأوسط . كذلك كانت مصر مركزا للدعاية السياسية البريطانية فى

---

(١) د. يونان لبيب رزق — الحماية البريطانية على مصر — مجلة السياسة الدولية — ابريل ١٩٧٢

سوريا وجزيرة العرب طيلة مدة الحـــرب العظمى ، كما ظلت مصر قاعـــدة رئيسية لحملات الدردنيل والعراق وفلسطين وسوريا مما أدى فى مجموعها الى النصر النهائى لدول الوفاق فى الجبهة الشرقية للحرب العظمى(١) .

وفى ظل جميع تلك الظروف الاستثنائية نتيجة للمركز الاستراتيجى الخطير لموقع مصر ، فان سلطات الحكومة المصرية أصابها التدهـــور المستمر ، كما « تأنجلزت » الادارة المصرية بالاعداد المتزايدة من الموظفين الانجليز فى مختلف المصالح الحكومية المصرية .

أما فيما يتعلق بالجوانب الخارجية الدولية للشئون المصرية(٢) . نجد أن السيطرة البريطانية كانت كاملة لا يحد منها قيد . فبالنسبة للعلاقات البريطانية المصرية ، كان المندوب السامى يقوم بالاتصال مباشرة برئيس الوزراء المصرى . وفى الأمور ذات الأهمية الخاصة كان المندوب السامى يتصل بالسلطان حسين كامل الذى توجه اليه مذكرات الحكومة البريطانية وتبليغاتها . أمـــا بالنسبة لعلاقات مصر مع الدول الأخرى ، فان الوضع كان يتسم بغموض شديد . فمنذ اعلان الحماية البريطانية على مصر لم يعين أى وزير للخارجية المصرية وكانت شئون الادارة الخارجية المصرية يقوم بها وكيل وزارة مصرى ومدير عام بريطانى ولكن نلاحظ انه فى نفس الفترة كانت الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » تنشر اعلانات وزارة الخارجية المصرية فيما يتعلق بانضمام بعض الدول لاتفاقية البريد الدولية أو لغيرها ، ومنها مصر ، كما كان رئيس الدولة السويسرية يرسل خطابات رسمية الى « وزير الخارجية المصرية » !!

وفى ١٩١٨/١٠/١٧ نشرت الخارجية المصرية فى الجريدة الرسمية بيانا عن اتفاق مبرم بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية خاص بشئون الرعايا اليونانيين فى مصر ولم يذكر فى الجريدة أو فى البيان كيف تمت المفاوضات بين الحكومتين أو وسيلة ابرام الاتفاق . وفى حالة أخرى وقع رئيس الوزراء المصرى بالنيابة عن الحكومة المصرية بروتوكولا بشأن تعديل بعض مواد اتفاقية تجارية سبق ابرامها بين مصر وبلجيكا . كذلك قام مدير عام مصلحة البريد المصرية بتمثيل مصر فى مختلف الاتفاقيات البريدية الدولية وقام بالتوقيع على تلك الاتفاقيات بالنيابة عن الدولة المصرية . كما قام المندوب السامى البريطانى بمصر بتمثيلها فى بروتوكول ايداع التصديقات على اتفاقية الصحة العـــالمية ووقع باسم مصر الى جانب توقيعه باسم بريطانيا على البروتوكول .

وفيما يتعلق باعتراف المجتمع الدولى بنظام الحماية البريطانية على مصر ، نجد أن هناك بعض دول لم تعترف به وبعض آخر اعترف به بعد فترة طويلة من اعلانه . ففى الفترة ما بين يومى ١٩١٤/١٢/١٨ و ١٩١٨/١١/١١ اعترفت فرنسا وبلجيكا وروسيا واليونان والبرتغال بالحماية البريطانية على

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — مرجع سابق — ص ٢٧

(٢) M. H. Fahmy, op. cit., pp. 191 - 192.

مصر بينما أجلت ايطاليا اعترافها طويلا ثم امتنعت بعد ذلك عن الاعتراف كما اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالحماية على مصر فى أبريل ١٩١٩ . كذلك فان الدول الخمس المحايدة أثناء الحرب الأولى وهى الدانمرك والنرويج والسويد وهولندا واسبانيا ، كلها لم تعترف أبدا بالحماية البريطانية على مصر . وبالنسبة لتلك الدول غير المعترفة بتغيير مركز مصر الدولى نتيجة للحماية ، فانه ليس من الواضح كيف كانت تدار علاقاتها بالحكومة المصرية .

ويجدر بنا ، استكمالا لعرض الانعكاسات الواقعية للحماية البريطانية على الشئون الخارجية لمصر، أن نشير الى المعاهدات والاتفاقات والتصرفات القانونية الدولية التى أبرمتها الحكومة البريطانية بوسائل متنوعة بالنيابة عن مصر ، أو كانت بعض موادها تتعلق بمصر ، أثناء فترة الحماية البريطانية . فالمادة ١٤٨ من معاهدة فرساى بين الحلفاء المنتصرين فى الحرب والمانيا ، والمادة ١٠٣ من معاهدة سان جرمان بين الحلفاء والنمسا ، والمادة ٨٧ من معاهدة تريانون بين الحلفاء والمجر ، تنص كلها على الغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التى أبرمت بين مصر والدول الاعداء للحلفاء فى الحرب العظمى منذ اغسطس سنة ١٩١٤ كما نصت المواد ١٤٧ و ١٠٢ و ٨٦ من المعاهدات الثلاث المذكورة ، على التوالى ، على تنازل الدول المنهزمة عن حقوقها فى نظام الامتيازات فى مصر .

وفى عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١ أبرمت بريطانيا عدة اتفاقيات متعلقة بمصر مع كل من اليونان بتاريخ ١٩٢٠/٨/٢٢ ومع البرتغال بتاريخ ١٩٢٠/١٢/٩ ومع النرويج بتاريخ ١٩٢١/٤/٢٢ ومع السويد بتاريخ ١٩٢١/٧/٨ ومع الدانمرك بتاريخ ١٩٢١/٧/١٤ . وجميع هذه الدول المذكورة ، والتى اعترف بعضها فقط ، رسميا بالحماية البريطانية على مصر ، انما اعترفت كل منها فى الاتفاقية الخاصة بها بالسيطرة البريطانية الضرورية على الشئون المصرية حماية للمصالح الأجنبية الموجودة بمصر ، ووافقت على التنازل عن كافة حقوقها التى تمتعت بها قبلا فى مصر فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية . هذا ولقد نصت الاتفاقيات التى ابرمتها بريطانيا مع كل من النرويج والسويد والبرتغال والدانمرك على تطبيق أحكام المعاهدات السارية فيما بين بريطانيا وتلك الدول ، فى الاقليم المصرى.

ولقد ذهب التسلط البريطانى على الشئون المصرية عامة والخارجية بصفة خاصة الى حد تصرف الحكومة البريطانية فى أجزاء من الاقليم المصرى بالتنازل أو بتعديل الحدود . ويتجلى هذا التسلط البريطانى فى مسألة واحة يغبوب الواقعة فى الصحراء الغربية المصرية . ففى اتفاق بريطانى ايطالى عقد فى ١٩١٦/٧/٣١ ، وافقت بريطانيا من حيث المبدأ على اعتبار الحدود المصرية الليبية مسألة قابلة للنقاش. وفى معاهدة لندن فى ١٩١٥/٤/٢٦ التى كانت أطرافها ايطاليا من جانب وفرنسا وبريطانيا وروسيا من جانب آخر ، والتى بموجبها دخلت ايطاليا الحرب الى جانب الحلفاء ، نجد المادة ١٣ التى تنص على أنه فى حالة قيام فرنسا وبريطانيا بتوسيع نطاق اقاليمهما الاستعمارية فى أفريقيا على حساب المستعمرات الالمانية فى القارة ، يكون من

حق ايطاليا المطالبة بتوسع مماثل لنطاق مستعمراتها ، خاصة فيما يتعلق بتسوية المسائل الخاصة بالحدود الفاصلة بين المســتعمرات الفرنســية والبريطانية من جانب والمستعمرات الايطالية فى ليبيا واريتريا والصومال.وفى أثناء انعقاد اللجنة الدولية المنشأة بناء على المادة ١٣ المذكورة ، فى اطار مؤتمر السلام بباريس فى مايو ١٩١٩ عرض اللورد ملنر المندوب البريطانى فى اللجنة . الاعتراف بالسيادة الايطــالية على يغبوب وفى ابريل ١٩٢١ ، نص مشروع اتفاق قدمته الخارجية البريطانية على نفس العرض المذكور ، مقابل تعديل يسير فى الحدود لصالح مصر ، الى الحكومة الايطالية التى وافقتعليه فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حين أعلنت بريطانيا استقلال مصر .

نخلص مما سبق الى أن مصر كانت بالفعل دولة محمية تدار شئونها الخارجية بواسطة الدولة الحامية .

وعلينا الآن أن نناقش مدى مشروعية نظام الحماية البريطانية على مصر، فى ضوء قواعد القانون الدولى العام أن نظام الحماية هو علاقة ثنائية بين دولتين ، الدولة المحمية والدولة الحامية . والدولة المحمية هى التى توضع بمقتضى معاهدة أو بمقتضى عمل انفرادى تحت كنف دولة أخرى هى الدولة الحامية ، أقوى منها لتقوم هذه بحمايتها من الاعتداء الخارجى عليها ، وبكفالة مصالحها فى المجتمع الدولى.ولقد انشئت الحماية البريطانية على مصر بموجب اعلان بريطانى من جانب واحد لم ينتج من تشاور رسمى مع الحكومة المصرية ولم تسأل الأخيرة الموافقة عليه أو قبوله ابتداء ، علنا أو رسميا . والحماية الدولية المشروعة لا تخلق بالارادة المنفردة للدولة الحامية ، بل أن حق الدولة الحامية فى السيطرة على شئون المحمية وتحديد مدى هذه السيطرة ، والتزام المحمية بالخضوع لمثل هذه السيطرة ، انما يتطلب اساسا علاقة تعاقدية لايمكن أن تكون الا بالرضا بين الطرفين .

ويرى جمهور الفقهاء أن الأعمال القانونية الدولية التى تصدر من جانب واحد أى التى تعبر عن ارادة شخص قانونى دولى واحد ، انما لا ترتب نتائج أو آثار قانونية معينة الا اذا سبقتها أو لحقتها ارادات أشخاص دولية أخرى بصفة رئيسية أو تبعية وبصورة صريحة أو ضمنية(١) . اذن فان مشروعية الحماية البريطانية على مصر لا يمكن أن تتأتى الا باثبات حقيقة معينة وهى أن ارادة مصر ، قد تلاقت بشكل من الأشكال ، مع ارادة بريطانيا فى اعــلان الحماية عليهــا .

وجدير بالذكر أن الآراء الفقهية الدولية قد انقسمت بصدد توافــر أو انعدام المشروعية فى نظام الحماية البريطانية على مصر ، الى فريقين . الفريق الأول يرى فى تلك الحماية عملا من أعمال الاكراه المعنوى والضغط السافر أو مجرد اجراء من اجراءات الحرب ، قامت به الحكومة البريطانية ازاء مصر

(١) د. حامد سلطان ــ د. عبد الله العريان : اصول القانون الدولى ــ ص ١٨٤

مستهدفة الحفاظ على سيطرتها القائمة منذ عام ١٨٨٢ على الموقع الاستراتيجى الخطير للاقليم المصرى . فالحماية البريطانية فى نظر هذا الفريق هى حماية فعلية وليست حماية قانونية، لأنها فرضت على مصر وهى تفتقد الى الركن الأساسى فى نظام الحماية الدولية ، وهو العنصر التعاقدى أو مبدأ تلاقى ارادتى الدولة الحامية والدولة المحمية من أجل انشاء تلك العلاقة الثنائية كذلك فان الغالبية العظمى من نماذج الحماية الدولية ، انما قامت على أساس معاهدات علنية بين الدولتين الحامية والمحمية . فالمعاهدة كشرط جوهرى للاقرار بمشروعية نظام الحماية الدولى هى الاعلان عن ارادة الدولة المحمية ، الصريحة ، الرسمية ، فى اخضاع شئونها الخارجية وعلاقاتها الدولية لادارة واشراف الدولة الحامية . يضاف الى ذلك أن الاعلان البريطانى بوضع مصر تحت الحماية وانهاء السيادة العثمانية عليها ، انما يمثل انتهاكا علنيا من جانب بريطانيا لمعاهدة لندن (سنة ١٨٤٠) المبرمة بين القوى الاوربية الكبرى الخمس ، والتى بمقتضاها أصبحت مصر تتمتع باستقلال ذاتى فى ظل التبعية للباب العالى ، وتحت ضمانة الدول الأطراف فى تلك المعاهدة(١) .

ولما كانت قواعد قانون المعاهدات لا تجيز أن يقوم أحد أطراف المعاهدة الجماعية بالغائها كلية ، بارادته المنفردة ، فان هذا الفريق من الفقهاء ينتهى الى تقرير بطلان الحماية البريطانية على مصر . وتأسيسا على ذلك فان اعلان الخارجية البريطانية فى ١٩١٤/١٢/١٨ لم يغير من طبيعة المركز الدولى لمصر ، بحيث تتحول مصر فى ظله من بلد تابع للسيادة العثمانية الى محمية بريطانية ، بل أن مصر ظلت ، من وجهة نظر قانونية بحتة ، طوال سنى الحرب العالمية الأولى ، تابعة للسيادة العثمانية حتى تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر فى معاهدات الصلح فيما بعد انتهاء الحرب الأولى .

أما الفريق الثانى من الفقهاء والذى يؤيد مشروعية الحماية البريطانية لمصر ، أى فكرة تحول المركز الدولى لمصر طوال سنوات الحرب الى محمية بريطانية ، فهو يرى أن اعلان الخارجية البريطانية بشأن وضع مصر تحت حماية بريطانيا ، ما كان الا تكييفا قانونيا مشروعا لطبيعة العلاقات الخاصة التى ربطت فيما بين بريطانيا ومصر منذ سنة ١٨٨٢ . وتبدو مشروعية الحماية البريطانية ، فى نظر هؤلاء ، فى مظهرين اساسيين : أولهما موافقة تركيا على التنازل عن حقوق السيادة العثمانية على مصر ، وذلك فى اطار معاهدات الصلح بعد انتهاء الحرب العظمى ، وثانيهما هو قبول الحكومة المصرية والشعب المصرى قبولا ضمنيا ، بعكس الموافقة التركية الصريحة ، اى أن القبول المصرى للحماية البريطانية هو ظاهرة يستشفها الباحث من بين مواقف الحكومة والشعب فى مصر ، ابان سنوات الحرب . تجاه السلطات البريطانية القائمة آنذاك فى البلاد باسم الحماية .

---

(١) Robert Redslob : Histoire des grands principes du Droit des Gens, p. 500

(٢) J. L. Brierly : The Law of Nations, p. 74.

فيما يتعلق بالموافقة التركية على الحماية البريطانية على مصر . فانه نتيجة لانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى واندحار دول الوسط ومعها تركيا ، كان من الحتمى أن تتنازل تركيا وقد انهزمت ، عن حقوقهـــا المتبقية قانونا واسميا فى مصر وقد تحقق ذلك التنازل فى معاهدة سيفر التى وقعت عليها تركيا فى ١٩٢٠/٨/٢٠ حيث نصت مواد المعاهدة المذكورة (من المادة ١٠١ الى المادة ١١٤) على تنازل تركيا عن سيادتها على مصر واعترافها بالحماية البريطـــانية ، ونقل كافة السلطات التى خولتها أحـــكام اتفاقيـــة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، الى بريطانيا ، ولما حالت الظروف الســـياسية لتركيا بعد الحرب من التصديق على معاهدة سيفر ، انعقد مؤتمر عام آخر لاحق للصلح بين انجلترا وحلفائها من جانب وتركيا من جانب آخر ، فى يوليو سنة ١٩٢٣ بمدينة لوزان وتضمنت معاهدة لوزان مواد خاصة بمصر كان أهمهـــا مايلى(١) :

« المادة ١٧ ـــ يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان ابتداء من يوم ١٩١٤/١١/٥ (تاريخ اعلان الدولة العثمانية الحرب على الحلفاء) .

المادة ١٨ ـــ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنة ١٨٥٥ و سنة ١٨٩١ و سنة ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر وفاء لهذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية » .

اذن فلقد انقضت السيادة العثمانية على مصر باعتراف تركيا نفسها فى معاهدة لوزان ، بل وان هذا الانقضاء بدأ منذ يوم ١٩١٤/١١/٥ . وهكذا فان الموافقة التركية الرسمية على انهاء السيادة العثمانية على مصر منذ ذلك التاريخ ، تجب بطبيعة الحال الموافقة التركيةالرسمية على الحمايةالبريطانية على مصر .

ومن جهة أخرى ، وحتى يمكن لنا التسليم بشرعية الحماية البريطانية على مصر ، ولابد من اثبات حقيقة هامة أخرى وهى أن الموافقة على تلك الحماية قد تمت من جانب حكومة رسمية تمثل الرأى العام الشعبى فى البلاد . وفى الواقع أن النموذج المصرى ، فى هذا الصدد ، يقدم لنا حالة حماية دولية موافق عليها بعبارات صريحة من جانب حاكم الدولة المحميـــة ، وبالتصرف الواقعى من جانب حكومة الدولة المحمية . فلقد نشرت الجريدة الرســـمية المصرية « الوقائع المصرية » فى يوم ١٩١٤/١٢/٢١ نص الخطاب الذىأرسله السلطان حسين كامل الى رئيس الوزراء حسين رشدى وأهم فقراته ما يلى:

---

(١) د. راشد البراوى ، مرجع سابق ص ١٢٧ ـــ ١٢٨

« نحن متأكدون من أقصى مساعدة وتعاطف تقدمها لنا حكومة صاحب الجلالة البريطانية ونحن مقتنعون أن التعريف المحدد الدقيق لمركز بريطانيا العظمى فى مصر والعمل على تلاشى كل أسباب سوء الفهم ، سوف يسهل التعاون فيما بيننا من أجل هدف مشترك بالنسبة لجميع العناصر السياسية فى البلاد » .

هذا ولقد استمر حسين رشدى وزملائه من الوزراء المصريين فى نفس مناصبهم السابقة على اعلان الحماية البريطانية حتى نوفمبر سنة١٩١٨ بدون أدنى معارضة ظاهرة للتغير النظامى الجديد . كما تعاونت الحكومة المصرية بكافة أجهزتها مع السلطات البريطانية فى ادارة البلاد . ومما يذكر أن حسين رشدى صرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى كرونيكل عقب اعلان الحماية مباشرة(١) : « مادامت قناة السويس حلقة اتصال بين أجزاء الامبراطورية البريطانية وطريقا لازما لبريطانيا فمن الطبيعى أن تنعقد بين بريطانيا العظمى ومصر صلات الود المتينة ، وزد على ذلك اننا أمة ضعيفة نحتاج الى صديق قوى يصون بلادنا من أى اعتداء ويكون على جانب من الحرية والارتقاء ليتيسر لنا أن نسير بارشاده فى معارج الحرية الى ذلك المقام الذى يليق بنا فى مصاف الدول وهذه الشروط متوافرة فى انجلترا فان لديها من القوة ما يمكنها من الدفاع عن قطرنا .... »

كما تحدث حسين رشدى فى ٨ يناير سنة ١٩١٥ الى مراسل التيمس فقال : « كان من رأيى دائما أن مصر كبيرة الشأن بالنظر الى موقعها الجغرافى وانها تثير المطامع عند الدول الأخرى وهى ضعيفة لا يتأتى لها الدفاع عن نفسها فلكى تحافظ على وجودها ينبغى أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة ، وهى تصبو الى بلوغ استقلالها الداخلى ولأمة الوحيدة التى يتوافر فيها الشرطان اللازمان هى بريطانيا العظمى لأنها قادرة على حماية مصر وتقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا » .

اذن ، ها هو الخديو الجديد يرحب بالتعاون المصرى البريطانى ، وهاهو رئيس الوزراء حسين رشدى يشيد بالدور الضخم الذى لايمكن لدولة غير بريطانيا أن تؤديه للحفاظ على وجود مصر وحريتها واستقلالها .

ولكن هل كان السلطان حسين والوزارة المصرية آنذاك يمثلان السلطة الحكومية الشرعية فى مصر والتى تملك الزام مصر بقبول الحماية البريطانية؟؟ لنعد الى أحداث يومى ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ . ففى يوم ١٨ديسمبر المذكور كانت مصر مازالت بلد تابع للسيادة العثمانية خاصة فى ميدان العلاقات الخارجية ومن ثم لم تكن تملك وقتئذ أهلية ابرام المعاهدات الدولية بما فيها أية اتفاقيات تتضمن انكارا لحقوق سيادة تركيا عليها . وبالتالى لا يمكننا ، من الناحية القانونية الدولية ، أن نعتبر اعلان الخارجية البريطانية فى ١٨

(١) عباس محمود العقاد — سعد زغلول (سيرة وتحية) ص ٢٦٠

ديسمبر ، عرضا أجنبيا مقدما الى الدولة المصرية . وأكثر من ذلك أن رئيس النظارة المصرية فى ذلك اليوم كان نائبا للخديو عباس أثناء تغيب الأخير فى الاستانة ومن ثم فهو باختصاصه كنائب مؤقت لحاكم البلاد ، لا يملك أن يربط مصر قانونا بالنظام الجديد البريطانى أو يلزمها به — والنظرة القانونية المجردة لابد وأن تحكم على الخديو الجديد بأنه متمرد على السيادة العامانية مغتصب لمنصب الخديوية ولقد أعلن سلطان تركيا ذلك بالفعل ضد حسين كامل ، ونشر ذلك فى جريدة التايمز بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

خلاصة القـــول أن الســـياسة البريطانية أن تقيم بمصر حـــكومة فعلية De Facto لا ترتقى الى مرتبة الحكومة الشرعية De Jure . وعلينا الآن أن نناقش صلاحيات الحكومة فى الارتباط بالتزامات دولية . والحكومة الفعلية هى سلطة الأمر الواقع فى البلاد بصرف النظر عن وسيلتها فى الوصول للحكم . وتتمثل صلاحياتها فى السيطرة الحقيقية على مقاليد الحكم فى ظل قدر واضح من الاستقرار فى المجتمع المحكوم بها . ويكاد يجمع الفقهاء على طبيعة القوة الالزامية للتعاقدات الدوليـــة التى تبرمها الحـــكومة الفعلية ، ويتفقون على صحتها قانونا . وبصفة عامة فان قواعد القانون الدولى تسعى الى أن تتماشى مع الواقع الدولى ، وذلك بأن تعتبر الحكومة التى استقرت بالفعل فى السلطة واستطاعت التغلب على المقاومة الداخلية ضدها ، متمتعة من حيث الواقع بالرضا الضمنى للشعب عنها . وهذا المبدأ القـــانونى ينطبق بطبيعة الحال على الظروف العادية حين تحدث تغييرات حـــكومية فى دولة مستقلة ذات سيادة ، سواء من خلال أقوى الأحزاب السياسية الوطنية القائمة فيها أو بواسطة الارادة الشعبية العامة وذلك بشرط عدم حدوث تدخل من جانب احدى الدول الأجنبية لاحداث هذا التغيير الحكومى الداخلى .

ويبقى أمامنا البحث عن كيفية تطبيق تلك المبادىء السالفة الذكر على حالة الحكومة الجديدة التى جاءت للحكم بمساعدة وجهود دولة أجنبية ، وهى حالة الحكومة المصرية التى تكونت فى ظل الحماية البريطانية وبمساندة تامة من بريطانيا . ومن هنا تبدو الأسباب القوية التى تدعو للاعتقاد بأن تلك الحكومة لم تكن شعبية ولا تمثيلية ولا شرعية الا أن تلك الحكومة الفعلية استطاعت فى هذه الاثناء أن تثبت قواعدها وحكمها وأن تصبح مقبولة من الشعب المصرى وممثلة شرعية للدولة المصرية . ومن ثم فان كل ما أتت به تلك الحكومة من أعمال وتصرفات فى بداية عهدها حين كانت شعبيتهـــا مثار الشك ، انما تعتبر صالحة قانونا بأثر رجعى وتقيد مصر بالتزاماتها ، خاصة وأن الشعب المصرى لم يقم بثورة عامة ضد تلك الحكومة أو لم يرفضها رفضا علنيـــا فى أى لحظة من لحظات وجوده السياسى .

ومن المؤلم حقا ، بالنسبة لنا كمصريين أن يحدث هذا الانقلاب الخطير فى المركز الدولى لمصر وتعلن الحماية البريطانية ويهدر استقلال البلاد ، ولا يبدو من مصر الرسمية ولا من الجمعية التشريعية التى كانت لها بموجب القـــانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة أى احتجاج على هذا الوضع الجـــديد بل تبقى الوزارة قائمة تقر الحماية ولا يستقيل وزير ولا موظف كبير ، وكذلك

بقيت الجمعية التشريعية صامتة كأن لم يحدث شىء بل ان وكيلها المنتخب سعد زغلول(١) كان فى مقدمة المحتفين بالسير هنرى مكماهون ، أو مندوب سامى بريطانى فى ظل نظام الحماية اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة وصوله يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥ وقال عنه على مسمع من مستقبليه « ان دلائل الخير بادية على وجهه »(٢) .

ومن ناحية اخرى فان اعلان الحماية وان كان قد قوبل من الشعب بالألم وبالوجوم الا انه لم يقابل الا باحتجاج يسير المدى محدود الأثر . ولعل فرض الأحكام العرفية البريطانية على البلاد المصرية لأول مرة فى تاريخها الحديث كان له دخل كبير فى ايثار الأمة جانب الصمت والوجوم كما أن تدفق الجيوش التابعة لبريطانيا على مصر كان من أهم العوامل التى دفعت مصر الى الاستسلام للنظام الجديد .

على اية حال فان رفض الشعب المصرى للحماية البريطانية رفضا سلبيا بلا ادنى مظهر خارجى ملموس ، لا يعتبر حجة مقنعة لبطلان الحماية البريطانية على مصر الا فى ميدان الاخلاقيات الفلسفية وفى مجال العدالة السياسية فحسب .

اما من وجهة نظر القانون الدولى العام ، البحتة ، فان الحماية البريطانية على مصر قد لاقت الرضا الضمنى من جانب الحكومة الرسمية والارتياح الصريح من جانب الحاكم الجديد للبلاد أى ان الحماية البريطانية وجدت أساسها القانونى فى الرضا المعلن والضمنى من جانب السلطات الرسمية القائمة فى مصر آنذاك .

وهكذا نستطيع ان نعتبر المركز الدولى لمصر فى الفترة ما بين ديسمبر سنة ١٩١٤ ونوفمبر سنة ١٩١٨ ، أى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، يتجسد نظاميا فى محمية بريطانية تخضع لنظام حماية دولية ، سليم فى اسسه وأركانه الظاهرة الواضحة .

ثالثا : المركز الدولى لمصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :

فى الفترة ما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٢ تمثلت اهم محددات المركز الدولى لمصر فى حقائق ثلاث هى تأقيت نظام الحماية البريطانية ، ثم آثار الثورة الشعبية العارمة فى البلاد عام سنة ١٩١٩ ، وأخيرا فى صدور تصريح ٢٨ فبراير الشهير .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — مرجع سابق ص ٢١ — ٢٢

(٢) نشرت هذه الواقعة جريدة المقطم يوم ١١ يناير ١٩١٥

يقول جورج سل أن الواجبات الأساسية لحكومة الدولة الحامية ، هى الدفاع عن الوحدة الاقليمية والادارية للبلد المحمى ضد أى اعتداء خارجى . وينتج من ذلك المبدأ أن نظام الحماية الدولى ، فى جوهره ، انتقالى مؤقت . فحين تنتهى الظروف الواقعية التى أضفت على الحماية صبغة المشروعية ، يصبح من حق حكومة الدولة المحمية أن تطالب الدولة الحامية بتحريرها من تلك الوصاية وبالممارسة الحرة لاختصاصها السيادى الطبيعى . الا انه من الناحية الواقعية عادة ما تقف المصالح والاهتمامات السياسية للدولة الحامية عقبة فى طريق تحقيق تلك المطالب الوطنية . وهنا لا تملك الدولة المحمية أن تلجأ الى أى اجراء قانونى لتدعيم ادعاءاتها أمام منظمة دولية . هذا الاعتبار الأخير هو أكثر ما يميز نظام انشاء الانتدابات الدولية ، عن نظام الحمـــاية(١) .

ان الموافقة المصرية الصريحة من جانب الحكومة الرسمية والرضاالضمنى من جانب الشعب المصرى عن نظام الحماية البريطانية ، انما كانا يستندان الى تصور معين وتفسير خاص لطبيعة تلك الحماية . فمصر بأسرها ، سواء الرسمية أو الشعبية ، انما نظرت الى نظام الحماية البريطانية كاجراء مؤقت اقتضته ضرورات الحرب العالمية الأولى وكوسيلة قانونية دولية لضم مصر الى جانب دول الحلفاء ضد امبراطوريات الوسط فى الصراع العسـكرى العالمى . وهناك كتاب انجليز منهم السير توماس باركلى ، انما يساندون الرأى القائل بأن الحماية البريطانية على مصر أثناء الحرب العظمى كانت مجرد اجراء من اجراءات الحرب يجب أن ينتهى بانتهاء تلك الحرب العظمى.ويروى باركلى أن التلميحات والاشارات الى الاستقلال المصرى فى المســتقبل ، فى البرقيات المتبادلة فى ديسمبر ١٩١٤ بين الملك جورج الخامس والسلطان حسين كامل كانت تستهدف توضيح ان الحماية البريطانية على مصر ما هى الا خطوة ادارية اجرائية بحتة تمهد السبيل للأوضاع السياسية التى تتلاءم مع استقلال مصر الموعود . والمصريون عامة كانوا يؤمنـــون بأن الحـــالة السياسية التى خلقتها الحماية البريطانية فى مصر ، لابد من اعادة النظر فيها بمجرد أن تسمح بذلك ظروف الحلفاء فى الحرب . كما كان حسين رشدى أثناء توليه رئاسة الوزارة المصرية فى ظل الحماية طيلة سنوات الحـــرب ، مضمرا النية على مناقشة مسألة المركز الدولى لمصر مع الحكومة البريطانية بمجرد انتهاء الحرب بهدف الحصول على أقصى حرية ممكنة لبلاده . وعندما بدأت مفاوضات السلم اعتقد رشدى أن الوقت قد حان لتقديم صوت مصر فى المحافل الدولية ، ذلك الصوت الذى لم تسمح الدول الكبرى بسماعه لحظة فرض الحماية البريطانية على مصر . وعندما تبين لرشدى صعوبات تحقيق ذلك المطلب الوطنى قدم استقالته الى السلطان فؤاد . وجاء فى كتـــاب استقالة حسين رشدى بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩١٨ العبارة التالية(٢) .

---

(١) Georges Scelle : Cours de Droit International Public, p. 201.

(٢) محمد شفيق غربال — مرجع سابق ص ٤٣

« عاهدت نفسى عهدا اساسيا أن أطلب من الحكومة البريطانية عند الشروع فى مفاوضات الصلح اكثر مايمكن من الحرية لمصر والآن وقد أوشكت هذه المفاوضات ان تبدأ ، طلبت من الحكومة البريطانية بعد تصديق عظمتكم ، أن تسمع أقوالى فكان جوابها التسويف الى ما بعد الصلح » .

وهكذا يجب على الدارس أن يضع فى اعتباره ان الموافقة المصرية على نظام الحماية البريطانية ، كان أساسها الاقتناع بأن العلاقات البريطانية المصرية ينبغى لها أن تحدد بوضوح بعد الحرب بواسطة اتفاق رسمى يغير من طبيعة تلك العلاقات الدولية بين البلدين وبما يحقق الاستقلال الكامل لمصر .

ان مناقشة المركز الدولى لمصر فى الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى ، واصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تستلزم بالضرورة الاهتمام بأحداث التاريخ السياسى المصرى فى تلك السنوات الثلاث القلقة التى امتلأت بالتوتر السياسى وبثورة المشاعر القومية لدى المصريين . فالرأى العام المصرى بكافة طبقاته اعتبر انتهاء الحرب العالمية بمثابة انهاء فعلى لنظام الحماية البريطانية على مصر ومن هنا بدأت تطورات الحركة الوطنية فى مصر .

ففى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ــ الذى عرف بعد ذلك بعيد الجهاد لدى المصريين ــ وبعد أن اعلنت الهدنة بين المعسكرين المتحاربين بيومين اثنين فقط ، بادر سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية التى أوقفت أعمالها منذ بداية الحرب العظمى ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى الى طلب المقابلة من السير ريجنالد وينجت ، المندوب السامى البريطانى . وأثناء المقابلة قال سعد زغلول للمندوب السامى بعد مناقشة طويلة فى كفاءة مصر للاستقلال « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة لعدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها الى الهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء . بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر وهو حقوق أرباب الديون الأجانب ، فيمكن بقاء منصب المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى . ومن هذا الحديث علم سعد وصاحباه أن رأى الحكومة البريطانية فى المسألة المصرية هو تأجيلها لما بعد عقد الصلح وفراغها من المشكلات المتخلفة من الحرب العظمى ، وأنه ليس فى نية تلك الحكومة الالغاء الرسمى لنظام الحماية المفروض على مصر .

ولقد أعقب اجتماع الزعماء المصريين الثلاثة حركة تهدف الى ابراز الشخصية الاعتبارية للشعب المصرى لتمثيله دولياً فى أية مباحثات أو مفاوضات بشأن مستقبله السياسى والمركز الدولى لمصر .

وهكذا نبتت فكرة تأليف الوفد المصرى وتركزت فى هيئة يرأسها سعد زغلول، ووضعت صيغة التوكيل التالى(١) : « نحن الموقعين على هذا قد انبنا عنا

(١) محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ ص ٥٠ ــ ٥١ ــ ٥٢

حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك . ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعى سببا فى استقلال مصر التام » . وتم بالفعل تجميع مئات الآلاف من التوقيعات الشعبية على هذا التوكيل ولقد كان هناك تفاهم باذن السلطان ، بين رئيس الحكومة المصرية حسين رشدى والزعماء المصريين ، على أن يكون هناك مسعيان أحدهما رسمى يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية، والآخر مسعى شعبى يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصرى نفسه ولدى الرأى العام الأوربى فى مفاوضات الصلح .

وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد زغلول من القيادة العسكرية (نظرا لاستمرار سريان نظام الأحكام العرفية على البلاد آنذاك) الترخيص له بالسفر الى أوربا لعرض المطالب الوطنية المصرية وجاءه الرد بأن هناك صعوبات وفى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ أرسل اليه الكولونيل سيمس السكرتير الخاص للمندوب السامى يبلغه بأن المندوب السامى لا يستطيع التوسط لدى السلطات العسكرية فى موضوع سفره الى الخارج وأن على سعد أن يقدم مقترحاته كتابة الى المندوب السامى . وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ صدر النداء التالى من الوفد المصرى الى معتمدى الدول الأجنبية : (١)

١ — تطالب مصر بالاستقلال التام :

(أ) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم .

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل هى سفكت فى سبيله دم أبنائها ولقد كان ماحازته من النصر فى ميدان القتال كافيا لرد السيادة اليها لولا اجماع الدول العظمى (١٨٤٠ — ١٨٤١) واكراهها على تقليل مطامحها الى أدنى حد ممكن وجعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط هو مع ذلك واسع النطاق يبلغ حد الاستقلال التام .

(ج) لأن مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الأسمية اذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لاتستطيع التمسك بهذه السيادة .

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها المادية والأدبية .

٢ — تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وان تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم

(١) عبد الرحمن الرافعى — تاريخ مصر القومى من عام ١٩١٤ الى عام ١٩٢١ — ص١٠٦

بعمل اصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى .

٣ — تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة واذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها وتكون فيما تعرضه بعد ذلك واسعة الصدر .

٤ — تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية عام ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى .

٥ — تكون مصر مستعدة لقبول ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس .

٦ — تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم وان تشترك بهذه المثابة بقد ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادىء العدل والحق على النمط الحديث .

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ وصل الرئيس الأمريكى ويلسون الى باريس فأرسل اليه سعدا احتجاجا على منع مصر من أسماع صوتها والافضاء بمطالبها فى مؤتمر الصلح ، يقول فيه(١):«نعم أن السلطات البريطانية طلبت الينا أن نبدى اقتراحات حكومية عن ادارة مصر بشرط الا تخرج عن دائرة الحماية التى رتبتها وانها بذلك تطلب منا المحال . لأن مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التى ليست الا عملا من الأعمال الحربية والتى مع كونهامناقضة لآمالنا فى الاستقلال فهى مناقضة أيضا للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد ، فان هذه الحرب أبعد ما تكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق بل على عكس ذلك توسع فيها الى حد الاستقلال تطبيقا للمبادىء الجديدة التى تقضى باحترام القوميات » .

وفى تلك الاثناء طالب حسين رشدى بصفته الرسمية كرئيس للوزارة من السلطات البريطانية بالسفر الى الخارج لعرض المطالب الوطنية لمصر على مؤتمر السلام فردت الحكومة البريطانية بأنها غير مستعدة للقائه لاشتغال الوزراء البريطانيين بمؤتمر الصلح وغيابهم عن العاصمة وانه لاينتظر أن تفرغ الحكومة للبحث فى شئون مصر الداخلية الا بعد وقت « متأخر » . فاستقال حسين رشدى . واستمرت اجتماعات الزعماء المصريين ونداءاتهم الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر بل انه فى يوم ٣ مارس سنة ١٩١٩ التقى سعد زغلول بالسلطان أحمد فؤاد وقدم اليه عريضة تتضمن رجاء

(١) عباس محمود العقاد — سعد زغلول « سيرة وتحية » — ص ٢٠٦

صارخا لكى يحول السلطان وبين تأليف وزارة جديدة بعد استقالة الوزارة الرشدية . وهالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية فأبرق السيرملن شيتهام الى حكومته يشرح لها الحالة .

وفى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال واطسون قائد القوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد وأعضاءه الى مركز القيادة والقى عليهم بلاغا(١) : « علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لاتزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » . وبادر سعد فى اليوم نفسه الى ارسال برقية الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أنهى اليه فيها ماحدث وختمها بقوله : « ان السلطة العسكرية انذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشـــد العقـــاب العسكرى على أنها تجهل اننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحمـــاية غير مشروعـــة » .

وفى يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩١٩ ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ونفـــوا جميعا الى مالطة . ومن منفاه استمر سعد فى المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية فأرسل برقية الى رئيس الوزارة الانجليزية يقول فيها : «... انى اطالبكم برفع الحماية التى أعلنتها حكومتكم على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانيين عن وادى النيل .... » ونتيجة لنفى ســـعد والزعماء خارج مصر ، اندلعت ثورة الشعب المصرى فى ١٩١٩ .

ولقد انقسمت ثورة ١٩١٩ فى الحقيقة الى مرحلتين(٢) : مرحلة الثورة العنيفة التى حدثت فى مارس أثر نفى سعد وصحبه وهى مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية ، وهى الثورة التى قاومتها القوات العسكرية بكل عنف وهى المرحلة التى اشترك فيها الفلاحون اشتراكا فعالا وفيهـــا ظهـــرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة . فى زفتى والمنيا ، والمجالس الوطنية المستقلة فى كثير من المراكز . ثم تلتها المرحلة الثانية من الثورة وهى التى بدأت من أبريل سنة ١٩١٩ ، وهى مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثورى الايجابى وانحصار الثورة فى القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين الدور الأساسى .. وكانت هذه تتسم بسمات الكفاح السلمى .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ــ تاريخ مصر القـومى من عـام ١٩١٤ الى عام ١٩٢١ ــ ص ١٢٢ ــ ١٢٣

(٢) د. محمد أنيس ــ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ــ ص ١٠ ــ ١١

ـ وهكذا ـ

فقدت الحماية البريطانية على مصر مشروعيتها ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٨ نظرا لهذا الرفض المصرى لوجودها واستمرارها فيما بعد انتهاء الحرب ، سواء على المستوى الشعبى أو على المستوى الحكومى الرسمى وبذلك انهارت صفة المحمية البريطانية عن المركز الدولى لمصر ، من وجهة نظر قواعد وأحكام القانون الدولى فركن الرضا الضمنى من جانب الشعب والموافقة الصريحة من جانب السلطة الحكومية فى مصر ، كأساس لمشروعية نظام الحماية البريطانية ، قد تهدم بموجب الحركة الوطنية للوفد وبمقتضى ثورة عام ١٩١٩ التى اشترك فيها الشعب المصرى بكل فئاته ضد نظام الحماية البريطانية .

الا أن اعتبارات السياسة الدولية قد غلبت بالفعل على مبادىء القانون الدولى فى ذلك الشأن وجاءت النصوص الخاصة بمصر فى متن معاهدة فرساى بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ، اعترافا دوليا عاما صريحا من جانب كافة الدول الأطراف فى مؤتمر السلام بباريس ـ بنظام الحماية البريطانية على مصر ، وفيما يلى أهم تلك المواد المتعلقة بالمركز الدولى لمصر(١) :

« المادة ١٤٧ ـ تصرح المانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

المادة ١٤٨ ـ جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها المانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . « ولايمكن لألمانيا بأية حال من الأحوال أن تتمسك بهذه العقود وتتعهد بأن لاتتدخل بأى شكل فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر » .

المادة ١٤٩ ـ يكون اجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام .

المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل على تسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيها .

المادة ١٥٢ ـ توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان بموجب الاتفاقية الموقعة فى الاستانة

(١) د. راشد البراوى ـ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ـ ص١٢٠ـ١٢١

فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بشأن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية » .

ومن جهة أخرى اهتمت الحكومة البريطـــانية بنشر اعتـــراف الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ، من دار الوكالة الامريكية بالقاهرة ، فأذاعت دار المندوب السامى بلاغا جاءها من مستر همسون جارى وكيل الولايات المتحدة فى مصر يقول فيه : « اتشرف بأن أقول أن حكومتى أمرتنى ان ابلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى. هذا وان الرئيس باعترافه يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيمـــا بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى . ولكنهما ينظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء الى العنف »(١)

ورغم الاعتراف الدولى باستمرار نظام الحماية البريطانية على مصر ، ظل الرأى العام المصرى رافضا لذلك الاستمرار وعندما أفرجت الحـــكومة البريطانية فى أبريل ١٩١٩ عن سعد وصحبه ، سافروا فورا الى باريس ولندن لعرض المطالب الوطنية المصرية على الأوساط السياسية الرســـمية والدوائر الصحفية والرأى العام الأوربى ولكن مجهودات الزعماء المصريين فى ذلك الشأن باءت بالفشل .

وبدأت مرحلة من الاضطراب الوزارى فى التاريخ السياسى المصرى ، طيلة السنوات الفاصلة بين ثورة ١٩١٩ واعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، نتيجة لاستمرار ثورة الرأى العام المصرى ضد الحماية البريطانية وطبيعة هذا البحث لا تتسع ولا تحتمل الخوض فى تفصيلات تلك الأحداث السياسية التاريخية . واهم ما ميز تلك السنوات الثلاث هو محاولات الاتفاق والتوصل الى نقاط للتلاقى فيما بين الجانبين المصرى والبريطانى بشأن وضع صيغة جديدة للعلاقات البريطانية المصرية تكفل لمصر استقلالها وسيادتها كدولة فى اطار مجتمع الدول ، وتضمن لبريطانيا مصالحها فى تلك المنطقة الحيوية من العـــالم .

وبدأت هذه المحاولات بايفاد الحكومة البريطانية للجنة ملنر الى مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٩ وتكونت هذه اللجنة ممثلة لكل الأحزاب الانجليزية ومؤلفة من اللورد ملنر وزير المستعمرات والسير رنل رود سفير انجلترا السابق فى روما والسير جون مكسويل قائد القوات البريطانية فى مصر فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، والسير أوين توماس الخبير فى شئون الرى والمستر سبندر الكاتب الصحفى ، والسير سيسل هيرست الحجة فى القانون الدولى .

---

(١) عباس محمود العقاد ــ سعد زغلول « سيرة وتحية » ــ ص ٢٧٠

وكان الهدف الرسمى المعلن لحضور تلك اللجنة الى القاهرة هو : « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت اخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة لتلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيهاولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم الترقى والتقدم ولحمـــاية المصالح الأجنبيـــة »(١) .

ولم تلق اللجنة البريطانية ترحيبا بل مقاطعة شاملة ازاءها من جانب المصريين ، حاكما ومحكومين ــ فقفلت راجعة الى بلادها ــ وكانت اهم النتائج التى وصلت اليها اللجنة من مراجعتها للملفـــات الرسمية لمعظم المصـــالح الحكومية المصرية ، هو ما تضمنها التقرير الرسمى الذى قدمه ملنر الى الوزارة البريطانية بعد عودته وكان من أهم تلك النتائج ما يلى :

« ان كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفى بالغرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين ولم نر سبيلا آخرا غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض عليها المصريون اعتراضا شديدا بلا تعريض للمصالح الحيوية التى يجب علينا وقايتها من الأخطار ، وظهر لنا أن كل مايلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر ــ مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها ــ أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وأن تعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . والحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والمدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصـــالح الأجنبيـــة المشروعـــة(١) » .

ولقد ظلت وجهة نظر ملنر المذكورة فى الفقرة السابقة ، هى جوهر السياسية البريطانية تجاه المسألة المصرية حتى اصدار الحكومة البريطانية لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فعندما عادت لجنة ملنر الى لندن ، استدعت الوفد المصرى الموجود آنذاك فى باريس ، للتباحث معه بعد أن فشلت فى اجراء أى اتصـــال رسمى أو شعبى ابان فترة تواجدها بالقاهرة ــ وانتهت مفاوضات ملنر ــ زغلول بالمذكرة الملنرية الصادرة فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ وبعد ذلك عرضت المذكرة الملنرية او مشروع المعاهدة البريطانية المصرية التى علق الوفـــد المصرى موافقته عليه برضاء الرأى العام المصرى عنه ، على الأمة المصرية

(١) محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ ص ٦٢
(٢) محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ ص ٦٤ ــ ٦٥

اشار فريق من المصريين منهم الحزب الوطنى برفضها بتاتا وفريق آخر حبذ قبولها ولكن كان الاتجاه المصرى العام هو قبول المشروع الملنرى على اساس تحفظات محددة هى ما يلى(١) :

١ ــ الغاء الحماية صراحة .

٢ ــ حذف النص الذى يقضى بأن مصر تخـــول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاء بالحقوق المبنية بطـــريق الحصر فى مشروع المعاهدة ، وحذف الشرط المعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى .

٣ ــ اضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضـــائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها ، وعلى دخـــول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية .

٤ ــ حذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية اكتفاء بوجود نائب عمومى انجليزى لدى تلك المحاكم .

٥ ــ حذف النص الخاص باستشارة الحكومة المصرية للمستشار المـــالى البريطانى .

٦ ــ قصر الاتفاقات التى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها اضرار بالمصالح البريطانية على المعاهدات السياسية المحضة بحيث تبقى لمصر الحرية فى عقد جميع الاتفاقات التجارية والاقتصادية دون قيد .

٧ ــ حل مسألة السودان على اساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المزروعة الآن والقابلة للاصلاح والزراعة وعلى اساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وعلى اساس تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها على السودان .

٨ ــ الغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجـــرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد(٢) .

وتكمن اهمية المحادثات التى جرت بين الوفد المصرى ولجنة ملنر ، أنها كانت مواجهة حقيقية من جانب الفريقين لمشكلات الاتفاق بين الدولتين وصعوبته الجوهرية فلقد بدأ كل من الفريقين ، بصيغة تختلف اختلافا جذريا عن صيغة الآخر . فالجانب المصرى يصر على « أن تعترف انجلترا باستقلال مصر التام على أن تمنح مصر انجلترا الضمانات المعقولة لمصالحها » . بينما تمسك

(١) المرجع السابق ــ ص ٧٧
(٢) محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ــ ص ٧٧

الجانب البريطانى بأن « تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة وعلى تحالف ، وأن تستقل مصر ولكن على أن يكون لبريطانيا فيها مركزا متميزا عن أية دولة أجنبية أخرى » .

ولقد ظل هذا الخلاف الأساسى بين الجانبين المصرى والبريطانى ، محورا لمباحثات رسمية حكومية جرت فى العام التالى ، فى سنة ١٩٢١ بين عدلى يكن رئيس الوزراء المصرى ولورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية. واستمرت تلك المباحثات طوال صيف ذلك العام وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢١ سلم اللورد كيرزون الى عدلى باشا صيغة تشابه فى نقاط كثيرة مشروع ملنر، ان لم تكن أسوأ منه من بعض النواحى . وتضمن مشروع كيرزون المسائل التالية(١) :

١ — مقابل عقد معاهدة بين الطرفين تلغى الحماية وتعترف بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — النص على ابقاء قوة بريطانية فى الأراضى المصرية فى أى زمان ومكان ، كما تقدم مصر طرق المواصلات والموانى للدفاع عن مصالحها الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الامبراطورية .

٣ — الاعتراف بما لممثل انجلترا من مركز ممتاز على أن يكون وزير الخارجية المصرية على صلة وثيقة به .

٤ — ضرورة استشارة الحكومة البريطانية قبل عقد أية اتفاقات ذات صيغة سياسية مع احدى الدول الأجنبية .

٥ — ابقاء وظيفتى المستشارين المالى والقضائى .

٦ — عدم جواز تعيين او موظفين أجانب الا بعد استشارة ممثل بريطانيا .

٧ — تتولى انجلترا مفاوضة الدول الأجنبية بشأن الغاء الامتيازات وحماية مصالح الأجانب .

٨ — بقاء الحالة فى السودان طبقا لما قررته اتفاقية عام ١٨٩٩ » .

فما كان من الوفد المصرى الرسمى الا أن رفض تلك المقترحات وعاد الى مصر وفشلت تلك الدورة الثانية من محاولات الاتفاق بين الجانبين المصرى والبريطانى حول وضع الاطار القانونى للعلاقات البريطانية المصرية . وعادت الأحوال السياسية فى مصر الى التوتر من جديد فقامت السلطات

(١) د. راشد البراوى — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس — ص ١١٤

البريطانية باعتقال سعد زغلول للمرة الثانية ، فى يوم٢٣ديسمبرسنة ١٩٢١، ومعه فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وسينوت حنا ومكرم عبيد ونفتهم الى سيشل فى المحيط الهندى.وعلى أثر ذلك استقال عدلى يكن من رئاسة الوزارة بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ — فأصدر الماريشال اللنبى — الذى كان قد عين مندوبا ساميا فى مصر أثناء أحداث ثورة ١٩١٩ بدلا من السير ريجنالد وينجت — أصدر اعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة او للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية(١) .

وخلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا وظل شـــاغرا اكثر من شـهرين وأحجم الساسة المصريون عن تأليف الوزارة لما أثاره مشروع كيرزون واعتقال ونفى سعد زغلول مرة أخرى ، عن سخط شديد فى أوساط مختلف فئات الرأى العام المصرى . واشترط عبد الخالق ثروت لقبول تأليف الوزارة أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون . ولقد كانت شروط ثروت لتولى الوزارة(٢) :

أولا : عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به .

ثانيا : تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .

ثالثا : اعادة وزارة الخارجية والتمثيل الخارجى الايجابى لمصر ، من سفراء وقناصل .

رابعا : انشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على اعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه .

خامسا : اطلاق يد الحكومة فى جميع أعمالها بلا قيد .

سادسا : لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشـــارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

سابعا : حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية والحقـــانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وتعيين وكلاء مصريين للوزارات .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى — فى اعقاب الثورة المصرية — ص ٣٠
(٢) المرجع السابق ص ٣٩ — ٤٠

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الاحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة المبعدين .

عاشرا : الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب ولحل مسألة السودان بشرط الا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها » .

وهنا اقتنع اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر وكذلك المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية أن التمسك باستمرار الحماية البريطانية على مصر ورفضه مبدأ اعتراف الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، سوف يؤديان الى مخاطر جسيمة بالنسبة للمصالح البريطانية فى مصر ، وتمثلت تلك المخاطر فى نذر الثورة الشاملة عبر البلاد والفوضى الادارية مما يجعل السيطرة على الأمور مستحيلا ولذلك اقترح اللنبى على الحكومة البريطانية أن تعلن رسميا وبطريقة فعالة ، سياستها ازاء المسألة المصرية ، وأن يتخذ مشروع المعاهدة البريطانية المصرية ، صورة تنفيذية ايجابية من جانب الحكومة البريطانية مباشرة وهكذا تنتهى الحماية البريطانية على مصر ويتم الاعتراف بالاخيرة كدولة مستقلة ذات سيادة ورفع السيطرة البريطانية على الادارة الداخلية والشئون الخارجية لمصر ، وذلك باستثناء ما يتعلق بالمصالح البريطانية .

سافر اللنبى حاملا وجهة نظره المذكورة سلفا الى لندن وهناك استطاع اقناع الحكومة بسلامة رأيه وعاد فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ حاملا معه « تصريح لمصر » جاء فيه :

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية،فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ١٩١٤/١١/٢ .

(١) د. راشد البراوى — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس — ص ١٢٨

٣ ــ الى ان يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية على مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الاقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحـــالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه . »

ــ وبذلك ــ

انتهت تلك الفترة الغامضة غير المحددة ، من وجهة نظر القـــانون الدولى ، من التاريخ السياسى لمصر . واعنى بها السنوات الثلاث الفاصـــلة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى واصدار التصريح المذكـــور فطـــوال تلك السنوات كان نظام الحماية البريطانية على مصر قد فقد مشروعيته برفض مصر له فعلى الرغم من اعتراف كثير من الدول فى اطار مؤتمر السلام بباريس وفى نطاق معاهدات الصلح المعقودة بين الحلفاء المنتصرين ، والمانيا ،والنمسا والمجر وتركيا ، كل على حدة ، بنظام الحمـــاية البريطـــانية على مصر ، واستمرار ذلك النظام حتى فيما بعد أنتهاء الحرب العـــالمية الأولى ، فان المركز الدولى لمصر فى سنوات ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ لايمكن أن يوصف من ناحية قانونية بحتة ، بأنه كان محمية بريطانية بالمعنى المشروع السليم قانونا للمحمية نظرا لثورات الشعب المتتالية ضد الحماية ونظرا لأحجام وامتناع الغالبية العظمى من كبار الساسة المصريين عن تأليف الوزارات فى مصر فى ظل استمرار تلك الحماية ، مما أدى فى النهاية الى اجبار الحكومة البريطانية على اصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، معلنة استقلال مصر وسيادتها .

ومن جهة اخرى لايمكن اعتبار المركز الدولى لمصر طيلة السنوات الثلاث المذكورة بلد تابعا للسيادة العثمانية كما كان الحال قبل الحرب العالمية الأولى وحتى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وذلك لأن تركيا تنازلت عن كل حقوق السيادة العثمانية على مصر فى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، وانما بأثر رجعى يمتد زمنيا ابتداء من تاريخ دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء فى ١٩١٤/١١/٥ اذن ، لم تكن مصر محمية بريطانية فى السنوات الثلاث المذكورة ، كما لم تكن كذلك ، تابعة للسيادة العثمانية . وهنا يبدو لنا الغموض الشديد ازاء المركز الدولى لمصر فى تلك الفترة .

فكل ما يمكن قوله فى هـذا الصدد ، هو أن مصر كانت خاضعة فى تلك الفترة لسيطرة عسكرية وسياسية ، فعلية ، من جانب بريطانيا ، لايمكن أن تؤسس على أى مبدأ من مبادىء القانون الدولى . فمصر آنذاك لم تكن سوى بلد تحتله قوات عسكرية تابعة لدولة قوية تتسلط على كافة شئون هذا البلد ، دون سند من القانون الدولى .

وعلى الرغم من أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ استهدف وضع مصر فى مركز دولى يتشابه فى أكثر من نقطة واعتبار مع مركزها الدولى كمحمية بريطانية ، الا أن الانهاء الرسمى لنظام الحماية البريطانية فى ذلك التصريح ، كان له قيمة قانونية وآثار قانونية لها اعتبارها من نواح عدة :

أولا : الارتفاع بمصر عن مرتبة البلد الذى قد يكون مصيره النهائى هو الضم النهائى الى الدولة الحامية ، وهذا المصير هو أحد احتمالين لا ثالث لهما فى حالة انهاء نظام الحماية الدولى .

ثانيا : على الرغم من أن الحماية كنظام قانونى دولى لا تتمثل فيه على وجه التحديد درجة موحدة من التبعية أو صورة معينة من الخضوع ، بل تتعدد نماذجه بتعدد الأمثلة التاريخية له الا أن الحماية لها خصائص واضحة مميزة هى السيطرة من جانب الدولة الحامية على كل العلاقات الخارجية للدولة المحمية وأبعاد الأخيرة عن أى تعامل دولى ، وتواجد درجة من الرقابة للدولة المحمية على الشئون الداخلية للدولة المحمية .

ومن ثم فان انتهاء الحماية البريطانية على مصر يعنى تمتع مصر بممارسة كافة مظاهر وخصائص السيادة فى النطاق الخارجى وفى النطاق الداخلى . ولا جدال أن هذا الجانب الأخير يميز تمييزا أساسيا المركز الدولى لمصر كدولة ذات سيادة ومستقلة فيما بعد ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

مراجـــع البحث

المراجع الأجنبية :

1 — **Brierly, J.L.: The Law of Nations.** Oxford at the Clarendon press, 1930.

2 — **El-Arian, Abdalla, A. : Condominium and related situations in International Law.** (With special reference to the dual administration of the Sudan and the legal problems arising out of it.) — Cairo, Fouad I University press, 1952.

3 — **Fahmy, M. H. : The legal principles governing the international status of Egypt.** Being a thesis submitted for the degree of LL. & of the University of London, May1928.

4 — **Marlowe, John :** Anglo-Egyptian Relations (1800 - 1853). London, The Cresset Press, 1951.

5 — **Redslob, Robert : Histoire des grands principes du Droit des Gens** (depuis l'antiquité jusqu'à la veille de la grande guerre), Paris, 1923.

6 — **Reid, Helen Dwight : International Servitudes in Law and Practice.** The University of Chicago Press, Chicago, Illinois, 1932.

7 — **Scelle, Georges : Cours de Droit International Public,** Editions Domat Montchrestien, 1948.

المراجع العربية :

١ ــ د. حامد سلطان ــ القانون الدولى العام فى وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، يناير ١٩٦٥ .

٢ ــ د. حامد سلطان ، د. عبد الله العريان ــ أصول القانون الدولى ، القاهرة ، سنة ١٩٥٥ .

٣ ــ د. راشد البراوى ــ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ــ القاهرة ، ١٩٥٢ .

٤ ــ عباس محمود العقاد ــ سعد زغلول (سيرة وتحية) ــ القاهرة ، ١٩٣٦ .

٥ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ ثورة ١٩١٩ (تاريخ مصر القومى من عام ١٩١٤ الى عام ١٩٢١) ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

٦ ــ عبد الرحمن الرافعى ــ فى أعقاب الثورة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

٧ ــ فؤاد شباط ــ الحقوق الدولية العامة ــ دمشق ، ١٩٥٩ .

٨ ــ د. محمد انيس ــ دراسات فى الوثائق السرية لثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٤ .

٩ــ د. محمد حافظ غانم ــ المعاهدات (دراسة لأحكام القانون الدولى ولتطبيقاتها فى العالم العربى) ــ القاهرة ، ١٩٦١ .

١٠ ــ محمد شفيق غربال ــ تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (بحث فى العلاقات المصرية البريطانية منذ الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ ــ ١٩٣٦) ــ القاهرة ، ١٩٥٢ .

١١ ــ د. مصطفى ابو زيد ــ النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة ــ القاهرة ، ١٩٦٦ .

١٢ ــ د. يونان لبيب رزق ــ قضية الحماية ــ مجلة السياسة الدولية ، عدد ابريل ١٩٧٢ .